الوظيفة العامة

الوظيفة العامة

- ينظر للوظيفة العامة وفقا للفلسفة الأوروبية – والمأخوذ بها في القانون الأردني – على أنها مهنة تتميز بنوع من الثبات والاستقرار، حيث ينخرط فيها الموظف وينقطع للعمل فيها طيلة حياته متدرجا في درجاتها وفئاتها المختلفة، فالوظيفة العامة بهذا المفهوم كيان مستقل عن الوظائف الخاصة ولها نظام قانوني خاص بها.
- أما الوظيفة العامة في الفلسفة الأمريكية فلا تعرف مبدأ دوام واستمرار الوظائف العامة والتعامل معها على انها مهنة دائمة، بل أنها تنظر إلى الوظيفة العامة على أنها عمل عارض ومؤقت تماما كما حال المشروعات الخاصة. وعليه فإن علاقة الموظف بالدولة هنا – وبخلاف الفلسفة الأوروبية – هي علاقة تعاقدية وليست علاقة تنظيمية.

إنشاء الوظيفة العامة

الأصل أن تتولى السلطة التنفيذية إنشاء وتنظيم الوظائف العامة في الدولة، فهي التي تقدر عدد الوظائف التي تحتاجها الأجهزة الإدارية وكيفية توزيعها على هذه الأجهزة وفقا لحاجة كل منها، إلا أن البرلمان يتدخل في هذه المسألة ولا يجعل الأمر اختصاصا حصريا للإدارة، لأن إنشاء الوظائف العامة يحتاج عادة إلى اعتمادات مالية كبيرة وهذه مما يقره البرلمان وهو يناقش الميزانية العامة للدولة في كل عام.

أما فيما يتعلق بأداة إنشاء الوظيفة العامة فإن الأمر يختلف من دولة إلى أخرى، ففي بعض الدول – كما هو الحال في فرنسا ومصر – يتم إنشاء الوظائف العامة وتنظيمها بقانون يصدر عن البرلمان على اعتبار أن ذلك ادعى إلى الثبات والاستقرار.

وفي دول أخرى – ومنها الأردن – فإنه يتم إنشاء الوظائف العامة وتنظيمها بموجب نظام يصدر عن مجلس الوزراء وليس بقانون.

ففي الأردن نصت المادة ١٢٠ من الدستور الأردني صراحة على أنه " يتم إنشاء وتنظيم الوظائف العامة بأنظمة تصدر عن مجلس الوزراء بموافقة الملك ..."